



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

علاج المشكلة بالأزمة المحتوى الهاابط في وسائل التواصل الاجتماعي في العراق بين المجتمع والقانون

حيدر عبد المرشد



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركز البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرٌ ربحيٌّ، مقره الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخص العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جلية لقضايا معقدة تهم الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبر عن رأي كتابها.

حقوق النشر محفوظة © 2023

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

المحتوى الهابط في وسائل التواصل الاجتماعي في العراق بين المجتمع والقانون

حيدر عبد المرشد *

مدخل

أثار إعلان وزارة الداخلية العراقية عن إطلاقها حملة لمكافحة ما اسمته (المحتوى الهابط) على وسائل التواصل الاجتماعي ردود فعل متباينة كما هو الحال عليه في العراق مع أي قضية تتعلق بالشأن العام، الإعلان الذي رافقه إطلاق منصة إلكترونية للتبلیغ عما يراه الناس محتوى هابطاً في وسائل التواصل في العراق، والذي تعزز بالإعلام الذي وجّهه رئيس مجلس القضاء الأعلى بتاريخ 8/2/2023، والذي صب في ذات المسار، فضلاً عن احتوائه لتعريف واسع يحمل التأويل حول ما يُسأَل عنه، إذ وردت فيه فقرة جرّمت «الإساءة المتممدة»، وبما يخالف القانون للمواطنين ومؤسسات الدولة ب مختلف العناوين والمسميات»، وكما هو واضح فإنَّ هذه الفقرة قد تؤثِّر على غير مقاصد رئيس المجلس، وقد تمتد إلى الحريات العامة المتعلقة بالرأي السياسي والنقد للسياسات العامة للبلد، الذي يُعدُّ من صميم عملية رسم السياسات العامة وتنفيذها.

وكما هو متوقَّع، حملًا بدأت وزارة الداخلية بتنفيذ حملة اعتقالات لمن يُبلغ عن محتواهم بوصفه هابط، أثيرَ لغط كبير على موقع التواصل الاجتماعي على خلفية تلك الاعتقالات، خصوصاً أكَّا طالت شخصيات مغمورة، أو وقع تحت طائلتها أشخاص يقدِّمون محتوى هزيلاً يسيِّرَ لا يمكن أن يوصف بأنه هابط، وتساءل كثيرون عن سبب عدم شمول بعض من «المؤثرات» في وسائل التواصل مَن يتلفظُ بالشتائم النابية علينا، فضلاً عن الربط بين الفساد الإداري والتغير في مكافحته، خصوصاً في ظل استمرار اللعنة بشأن ما أطلقَ عليه اسم فضيحة صفقة القرن التي دارت حول سرقة أموال الائتمان الضريبي.

بكل الأحوال، تحاول هذه الورقة تقديم إحاطة بالموضوع، وما يكتنفه من مشكلات، سعياً إلى تقديم مقتراحات واضحة بهذا الشأن.

* باحث.

أولاً: المحتوى الهاابط... نسبة المفاهيم

من البديهي أنَّ أيَّ مفهوم اجتماعي يواجه مشكلة النسبة في تحديد معناه، والاتفاق على تعريفه، ويشكِّل المحتوى الهاابط بوجه خاص موضع اختلاف كبير في تحديد ماهيته، وما الذي يمكن أن يوصف بأنه أخلاقيات هابطة، تبعاً لمعايير المجتمع، أو المؤسسات الاجتماعية المؤثرة.

ولا يكاد يختلف أحد على أنَّ نسبة الأخلاق تتغيَّر بتغيُّر المجتمعات، وما تؤمن به من منظومة ثقافية، وحتى داخل المجتمع الواحد، تختلف باختلاف المجموعات الثقافية ومتبناتها، ولكي يتعامل مع موضوع بهذه الخطورة، لا بدَّ من أن يسبقه حوار اجتماعي واسع يصل إلى الحد الأدنى من الخلاف لتحديد معيار واضح لا يحتمل التأويل لما يكون محتوى هابطاً مرتبطاً بأخلاقيات هابطة.

ويفترض هذا ألا تكون هناك جهة واحدة تحديد بمعندها ما يمكن أن يكون هابطاً، وينتج عنه محتوى هابطاً، في ظل ثقافة مغولية، وافتتاح لا حدود له على العالم؛ سبب تلاش للمركزيات الثقافية، وانعدام للحدود، وصعوبة في الانكفاء على الذات الجمعية، خصوصاً إذا كانت تلك الجهة هي جهاز الشرطة، الذي يعياني بدوره في العراق من مشكلات لا أول لها ولا آخر، واتهامات بالفساد عبر تقارير حكومية رسمية.

من جانب آخر، وفي مجتمع يشهد تناقضات شديدة مثل المجتمع العراقي، فإنَّ آلية التبليغ بحد نفسها تنطوي على خطورة كبيرة، تمكن مجموعة ثقافية، أو جماعة دينية منظمة بصورة جيدة، تكتَّنهم من قيادة حملة تبليغات لوصف محتوى ما بأنَّه هابط، وفقاً لمنظومتها الثقافية الفرعية، مما سيصطدم بالحرفيات التي كفلها الدستور من جانب، وبواجب الدولة بحفظ النظام عبر أسس صحيحة غير خاضعة للشعبويات، ولا تنساق خلف آراء مجموعة على حساب مجموعة أخرى، مع ضرورة حفظ المنظومة الأخلاقية العامة المتعاهد عليها، والتي انبثق عنها الدستور في الوقت نفسه.

من جانب آخر، فإنَّ ظاهرة اللاعقلانية والهبوط في المحتوى المرئي لا تقتصر على العراق وحسب، بل هي ظاهرة عالمية، ترافقت مع الشعوبية السياسية، والاضطرابات الاجتماعية على مستوى العالم، توجد مجموعات تدعو للانقلاب على النظم السياسية الديمقراطيَّة في أوروبا والولايات المتحدة، ومحظى أتاح لكل من هبَّ ودبَّ أن يقول ما يريد على وسائل التواصل الاجتماعي،

لدرجة قادت عالم الرموز والروائي الإيطالي الراحل (أميرتو إيكو) أن يقول إنَّ وسائل التواصل الاجتماعي (تمنح حق الكلام لفيفالق من الحمقى، ممَّن كانوا يتتكلمون في البارات فقط بعد تناول كأس من النبيذ، دون أن يتسبّبوا بأي ضرر للمجتمع، وكان يُسْكِنُون فوراً، أمَّا الآن فلهم الحق بالكلام مثلهم مثلَ مَن يحمل جائزة نوبل، إِنَّه غزو البلياء)، مما يعني أنَّ هذه الظاهر العالمية بتجليها العراقي لا يمكن أن تخل في ظل تراجع تنموي، وانخفاض في مستويات التعليم، وارتباك اجتماعي كما نشهده في العراق لا يمكن أن تخل بوسائل «شرطوية» ترتكز على بنية قانونية منقوصة من الأساس.

من جانب آخر، فإنَّ ارتفاع عدد المشاهدات والدعم لمن وُصفَ محتواهم بالمابط يعني أنَّ هناك قبولاً اجتماعياً لهم، بغض النظر عن أنَّ هذا المحتوى وداعمه واعين أو غير واعين، مما يعني أنَّ المشكلة لا تتعلق بشخص أمسك جهازه محمول وأنتج محتوى هابطاً، بل يتعلق بخلل اجتماعي أوسع، لا بدَّ من تداركه وعلاجه على المستوى العام، بما يعني أنَّ المطلوب هو علاج المشكلة وليس آثارها، كما هو حاصل في الحملة موضع الجدل.

ثانياً: النقص القانوني

مع أنَّ العراق يرث وطأة بنية قانونية متلهلة تتشابك فيها التشريعات وتضرب بعضها بعضاً، إلا أنَّ في الوقت نفسه يشهد نقصاً كبيراً في تغطية المشكلات المستحدثة، خصوصاً في الفضاء الرقمي.

لا يمتلك العراق قانوناً للجرائم المعلوماتية، ومسودة هذا القانون تتعرض للشد والجذب والجدال منذ سنوات، وقدمت نسخ مختلفة منها، وفي كل مرة تُعَدَّل من قبل البرلمان تظهر حملة مناهضة للقانون؛ لأنَّ التعديل يضم نصوصاً ملغومة يمكن أن تقيد الحريات العامة، وحرية إبداء الرأي في القضايا السياسية، ونقد الحكومة، والسياسات العامة، وتعرّق آليات الرقابة الاجتماعية على الأداء الحكومي.

أمَّا النصوص الجزائية الموجودة في قانون العقوبات العراقي فهي نصوص قديمة، لا تراعي تغيرات الزمن، ولا تنسجم في كثير من مفاصلها مع التحول الديمقراطي الذي شهدته البلد، وفي ظل التعسُّف في تنفيذها فإِنَّها تقود إلى مزيدٍ من المشكلات بدل أن تخلها، وتسبِّب الفوضى عوضاً عن حصرها.

وما يدل على هذا التخبط أن الإجراء القانوني الذي تتخذه الأجهزة الأمنية، وما أن يواجه بحملة على موقع التواصل فإنه يتراجع عنه، وتحوّل مساره، وهو ما لا حظناه مثلاً في قضية الشاب الملقب (عبد سكينة) الذي يقدم محتوى هزلياً غير مصر، واعتقلته قوات الأمن في ناحية الكحلاة بمحافظة ميسان، وقد اعترف إلى حملة واسعة على وسائل التواصل الاجتماعي سبب إطلاق سراحه قبل رفعه إلى القضاء، بل وصل الأمر بعدها إلى شموله برواتب الرعاية الاجتماعية التي تقدّمها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وكل هذا حصل في يومين وحسب، مما ينبيء عن تخبط كبير، ومطاطية في تطبيق القوانين.

من جانب آخر، فإن ما يمكن أن يسمى (محتوى هابط) أو (تفاهة) لا يتوفّر فيه الفعل الجرمي اللازم للعقوبة عبر القوانين الجزائية العراقية النافذة، خصوصاً قانون العقوبات رقم (111) لسنة 1969 وتعديلاته النافذة، وما ورد فيه من نصوص عن الآداب العامة يحتمل وجوده عديدة، وترك القانون لاجتهاادات وتفسيرات الشرطة في ظل نظام ديمقراطي أمر بالغ التعقيد.

الأمر الأكثر خطورة هو النماذج التي يراد تطبيقها في العراق، ففي تبريرها للقرارات القضائية، فإن نقيب المحامين العراقيين في سياق تسبّب منع المحامين من التلقيظ بما يمكن أن ينافي الأخلاق العامة ذكرت مثلاً شيئاً هو النموذج المصري، الذي يخضع لنظام سلطوي شديد، يعاقب فيه بالحبس دون محاكمة حتى حملة الفكر من أساتذة الجامعات والمفكرين، الذين لا يكادون التمكّن من الحديث عن رأيهم السياسي، ولا يسمح لهم بنقد التخبط الحكومي، فيساقون إلى السجن بطريقة مهينة، ولعل من بين أبرز أمثلة هذا القمع هو اعتقال الدكتور حسن نافعة، المفكر وأستاذ العلوم السياسية لأشهر عديدة بأوامر من النيابة، دون محاكمة، وغيره من الأمثلة. الحقيقة أن آخر نموذج يمكن أن يحتذى به هو النموذج المصري، الذي يخضع القضاء فيه لزاج الحكم، ولا يكاد يصدر قراراً يخالف توجهاته في القضايا العامة.

هذه التعقيّدات، تفرض أن يُشرع قانون عراقي واضح ومحدد، يراعي الظروف المستحدثة، وعملية التغيير الديمقراطي في العراق، فضلاً عن المتغيرات الاجتماعي، ويكون القصد منه الإصلاح لا العقاب، ويتوخى الضبط بالتدريج دون الذهاب مباشرة إلى النصوص القانونية التي ستكون قاسية لو طبقت على صناع محتوى لا يتضمّن القصد الجرمي اللازم لإيقاع عقوبات القانون العراقي النافذ.

ثالثاً: المحتوى الهاابط والمشكلة السياسية

تكفل الدستور العراقي بضمان الحريات الشخصية والحريات العامة، ويمكن لهذه الحريات الدستورية أن تكون مطلقة وقابلة للتأويل بصورة واسعة، وفي الحقيقة فإن حرية التعبير عن الرأي تشمل الغث والسمين، ولكن لا يمكن ولا توجد قوانين تمنع الإنسان من أن يكون تافهاً على المستوى الشخصي، ولا يوجد هناك تجريم لمن يختار بلء إرادته الاستماع إلى محتوى هابط، أو الاشتراك به، ما دامت آثاره لا تمتد إلى اقتراف جريمة عينية توفر فيها الدوافع الجرمية، وهو أمر لم يثبت إلى الآن فيمن وقعت عليهم حملة مكافحة المحتوى الهاابط، فهذه الحملة لم تبين -على سبيل المثال- أن من بين أهدافها القضاء على جريمة الاتجار بالبشر، والتوريط في الدعاارة عبر الفضاء الرقمي، ومن أُلقي القبض عليهم حتى الآن لم يثبت تورطهم في مثل هذه الجرائم.

ومن البديهي أن الأضطراب السياسي وموقف المجتمع العراقي، بتعبير أدق الجماعات العراقية المختلفة من الحكومة والنظام السياسي غير موحد، ويتعزّز لالتباسات كثيرة، عزّزتها احتجاجات تشرين، والعزوف عن المشاركة في الانتخابات، بالجملة يتعرّض النظام السياسي العراقي إلى اهتزاز صورته والثقة به بين المواطنين، ويكاد أي قرار تتخذه الحكومة أن يكون محل هجوم، حتى وإن كانت عوائده مفيدة، مما يعني ضرورة الحذر من أي قرار قد يحدث مزيداً من الإرتجاف بالنظام السياسي، وقد لاحظ المراقبون أنه بمجرد الحديث عن الإجراءات «الشرطوية»؛ لمكافحة المحتوى الهاابط عجبت موقع التواصل بالهجوم على الحكومة والإجراء، وما أن بدأت بتطبيقه إلا وازداد الهجوم، وشكّلت حملات لرفضه.

بالتأسيس على هذا، فإن القرارات ذات البعد الاجتماعي التي تصدر عن الحكومة في العراق سيكون لها ارتادات سياسية قد تكون بالغة الخطورة، والحملة على «المحتوى الهاابط» ينطبق عليها توصيف الأزمة بصورة كبيرة، ويمكن أن تتخذ ذريعة لمزيد من الهجوم على الحكومة، التي ولدت بعد مخاض شديد العسر.

رابعاً: المعطيات الاجتماعية.. كيف يقيم العراقيون المحتوى الهاابط؟

من البديهي أن المجتمعات المستقرة، التي تشهد وجود تنمية مستدامة بما تضمنه من جودة التعليم، وجودة الإنتاج الثقافي ب مختلف صوره، هذه المجتمعات تولد في داخلها آليات تبзд النتاج السريع بصورة تلقائية، وتحير صانعي المحتوى على إنتاج محتوى بمستوى عالٍ، يتفق مع المعايير

الاجتماعية المتقدمة، ويفرز المجتمع المستقر آليات رقابة ذاتية، ومعايير عالية لما يمكن أن يكون إنتاجاً جيداً، سواءً كان محتوى إلكترونياً، أو ورقياً، أو بأي صورة من الصور، بل إنَّ هذه المجتمعات تعود أفرادها على نظام تفكير يرتكز على تعليم جيد يكون التفكير النبدي موره، ويمكن الفرد من أن يضع أي فكرة تحت مجهر المسائلة.

ويتفحص المجتمع المستقر المتعلم النتاج المعرفي تفحصاً دقيقاً، ويناقش الأفكار، وييلور المواقف الاجتماعية على هذا الأساس من التفكير النقدي الواعي، بمعنى أنَّ آليات الضبط الاجتماعي تسير وفق منظومة أخلاقية معرفية قد لا تكون مدونة بصورة قوانين ملزمة، بل هي أعراف راسخة، تميَّز بين الهاابط والقيم، وبين الأصيل والدخيل، في سعي إلى تطوير الهوية، وترسيخها من دون الانسلاخ عن جذورها وقيمها المؤسسة.

وفي العراق، تسير الأمور على عكس ما ذكرناه، إذ يشهد ارتباكاً اجتماعياً مقلقاً، فالهزات الاجتماعية المتواصلة التي يتعرض لها العراقيون منذ عقود بصورة عنيفة ومنتظمة، وازدياد حدة الناقصات الاجتماعية، وضعف التنمية، التي تتعرض إلى محتوى منافي للأخلاق العامة وارد من خارج العراق بصورة قوية، ومحترفة، في ظل تراجع مستويات التعليم، قاد إلى انحدار الذوق العام، وممكّن من نستطيع وصفهم بالتأفهين من صناعة محتوى يحظى بقبول واسع، يجد جمهوراً يتقبله، ويرحب به، ويرفع نسبة مشاهدات صناعه بصورة كبيرة، إلى درجة أنَّ بعض مَنْ أُلقي القبض عليهم في مطلع الحملة قد نالوا من موقع التواصل الاجتماعي العالمي دروع مكافحة لسعة انتشار محتواهم، بغض النظر عن مضامينه ومدى قيمته، مما يعني أنَّ مكافحة المستوى المابط في موقع التواصل في العراق وبالقدر الذي تقع مسؤوليته على عاتق الدولة، فإنه أيضاً يحتاج إلى حملة اجتماعية، وتطوير مستويات التعليم، ورفع الدائفة العامة، من دون الاقتصار على قرارات منع قضائية، أو إجراءات شرطوية».

إنَّ الرُّدُعُ الْأَخْلَاقِيُّ إِنَّمَا يَبْدُأُ مِنَ الْبَنَةِ الْأُولَى لِجَمِيعِ شَرِقِيِّ مِثْلِ الْمُجَمَّعِ الْعَرَبِيِّ، وَنَعْنَيُ بِهِ الْعَائِلَةُ، وَبِالْقَدْرِ الَّذِي تَكُونُ فِيهِ الْعَائِلَةُ مُتَمَاسِكَةً، وَتَوْفِرُ لِأَفْرَادِهَا التَّرْبِيَةُ الْمُتَسَقَّةُ مَعَ الْمُنَظَّمَةِ الْأَجْتَمِعِيَّةِ، وَتَحْرُصُ عَلَى التَّعْلِيمِ الْجَيِّدِ، وَتَعْرِرُ الْقِيمَ وَتُقْرِرُ عَمَلِيَّةَ التَّنَشُّعَةِ بِسَلَاسَةٍ عَبْرِ الْأَجْيَالِ، فَإِنَّهُ تَنَجُّ أَفْرَادًا قَادِرِينَ عَلَى التَّعْيِيزِ بَيْنِ مَا يَعْدُهُ الْمُجَمَّعُ هَبُوطًا أَخْلَاقِيًّا أَوْ أَخْلَاقًا جَيِّدةً.

من جانب آخر، وبالعودة إلى الخلل القانوني، هل يمكن القول إنَّ هذا المحتوى الذي يوصف

بأنه هابط تقف خلفه دوافع جرمية تلزم بأن تكون العقوبات المترتبة عليه مشددة؟ ويجازى مقدميه بالحبس في سجون تفتقر لمنظومة التأهيل الصحيحة، بل إنها تخرج المخطئين والمغرّ بهم محترفين للجريمة، ناقمين على المجتمع.

وفي السياق نفسه، وبفرض سيطرة الحكومة على صناعة «المحتوى المابط» داخل العراق، كيف يمكن لها أن تفرض رقابة على المحتوى المابط القادم من خارج الحدود، وهو واسع ولا يكاد أن ينحصر في مجتمع دون آخر، حتى المجتمعات الغربية تشهد مثل هذا الانحدار عن المنظومة الأخلاقية السائدة، لكنها وبالقدر الذي تتشدد في قوانينها، فإنها تتحصر في منعها الإخلال بالنظام العام، ولا تتجه مباشرة إلى الحبس، بل تفرض غرامات مالية، أو تجبر المختفين على الانخراط في نشاطات خدمة اجتماعية، أو دورات تأهيلية وفق حاجة كل فرد، وهو ما ينبغي أن يحتذى في العراق.

خامساً: العراق والمشكلة الرقمية

ما يزال العراق يقع في مراحل متأخرة من اللحاق بالتقدم التقني الحاصل في تنظيم الفضاء الرقمي والسيطرة عليه، لا توجد في العراق سيطرة على شركات الإنترنت، أو بوابات النفاذ إلى الشبكة الدولية، فضلاً عن تأثير الربط بـ(الكابل الضوئي)، ولا توجد نقط اتصال حكومي مع الشركات التي تدير موقع التواصل الاجتماعي العالمي، التي توجد لها مكاتب إقليمية في دول الجوار افتتحت بالتنسيق بين الحكومات الوطنية واليونسكو، وتلتزم الشركات بموجب التفاهم المعقود مع الحكومات بالتعاون الشامل؛ لغرض حصر الجريمة عبر الفضاء الرقمي، ويوجد خلاف كبير بين المؤسسات الحكومية في العراق بشأن الجهة التي يفترض أن تكون المسؤولة عن هذا الموضوع في ظل تعدد الأهداف التي تتحتها كل مؤسسة لنفسها.

خلاصة القول، لا يمتلك العراق التقنية اللازمة لحصر المحتوى الرقمي، فتلرجأ الحكومة إلى الطرائق التقليدية التي تقود إلى مشكلات أكثر تعقيداً، طرقنا لها بالتفصيل.

سادساً: ما العمل؟

إزاء ما ذكرناه من مشكلات، نضع هنا مجموعة من المقترنات، يمكن أن تضيء الطريق نحو خطة وطنية تحقق الأهداف النبيلة المرجوة من حملة مكافحة المحتوى المابط من دون أن يكون لها مساس بالحرفيات العامة، وبطريقة تضمن تحقيق الرضا العام، وتمكن الحكومة من الحصول على

الدعم الاجتماعي اللازم للسياسات المتخذة في هذا السياق.

1. لا بد من سد النقص التشريعي الحاصل في القوانين العراقية واللازمة لتوفير الغطاء القانوني السليم لحملة الحكومة، لا يمكن أن يُحاسب صناع محتوى لا يقصدون الجريمة بقوانين موجهة للجرائم، يمكن تغطية ما يتعلق بهذا النقص عبر قانون الجرائم الالكترونية بتضمينه فقرة تتعلق بهذا الموضوع، شرط ألا يُعاقب المخالفين من المرة الأولى بالسجن المشدد كما هو معروض اليوم، وأن تُنهى المسودة المعروضة، مما قد يهدّد الحريات العامة وحرية التعبير.

2. نقترح تشكيل مركز وطني لتقدير المحتوى العراقي في موقع التواصل الاجتماعي، يكون له مجلس يتخذ القرارات، ويعينه في عمله كادر متخصص بالشؤون الرقمية، وأن يكون المجلس بعضوية من متخصصي علم الاجتماع وعلم النفس، والقانون وعلم السياسة، وممثلين عن المجتمع المدني بصورة دورية، وأن يؤخذ رأي الجامعات والمراكز المتخصصة لكي يُقيّم المحتوى عبر هذا المركز، ويُسَخَّد القرار بأغلبية ثلثي أعضاء مجلس المركز، وترفع توصياته إلى الجهات القضائية المختصة التي تتخذ إجراء وقف قانون يراعي الظروف الاجتماعية، ولا يساوي بين المجرم وغير المتعلم الذي ينتج محتوى هابطاً.

3. بالتوالي مع محاسبة منتجي «المحتوى الهاابط» تناط بالمركز مسؤولية دعم منتجي المحتوى الجيد، سواءً كان المحتوى علمياً، أم ترفيهياً، أم فنياً، وغيرهم، مثل تكرييمهم مالياً، وإقامة دورات لتطوير مهاراتهم وغيرها من صور الدعم.

4. من المهم توحيد الجهات المسؤولة عن الفضاء الرقمي في العراق، وضبط المحتوى الرقمي، وتوجيهها للفصل بين ما هو جريمة إلكترونية تهدّد أمن البلاد، وبين محتوى مرتبط بالظروف الاجتماعية العامة، وبالظرف الخاص لمنتجه. تعمل المؤسسات الحكومية المعنية بالفضاء الرقمي في العراق في أجواء من المنافسة غير الإيجابية، وتتكاد كل مؤسسة تعرقل عمل الأخرى وتتدخل فيما بينها بالصلاحيات، من المهم في الحد الأدنى تشكيل لجنة وطنية عليها بقرارات ملزمة لأعضائها تضمن عدم التعارض في العمل وتوحيد المخرجات.

5. البدء بحملة وطنية شاملة لرفعوعي بين الشباب، وأن تكون بالتوالي مع تفعيل منتديات الشباب التي تقديم لهم نشاطات متنوعة تشغّل وقتهم وتنبعهم من الغرق في موقع التواصل ومحطواها

المابط، وأن تتضمن برامج تثقيفية ونشاطات معرفية تعزّز الوعي، وتدفع الشباب باتجاه القراءة التي ترفع ذائقتهم الأدبية والفنية.

6. التركيز على الطلاب عبر توحيد جهود وزارة التربية والتعليم العالي في وضع مقررات دراسية بمستويات متعددة، حول الأمان السيبراني، والمحتوى اللائق، وطرائق صناعة محتوى عراقي بمعايير راقية تجبر المجتمع على متابعتها ونبذ المحتوى المسيء.

7. التشدُّد في عقوبة من يوفر الحماية لصناع المحتوى المابط، خصوصاً الإناث اللواتي يتمتعن بحماية بعض الفاسدين في الأجهزة الأمنية وشاغلي المناصب الحكومية، والإعلان عن المعاقِبين بصورة واسعة النطاق بطريقة تجعل الباقيين يحذرون من الانخراط في هذا المحتوى المابط وحمايته.